

Distr.: General
18 September 2012
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٩٥ (ص) من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الحكومات
٢ المكسيك

* A/67/150.

** وردت المعلومات المضمنة في هذا التقرير بعد صدور التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الردود الواردة من الحكومات المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢]

تُعرف السياسة الخارجية للمكسيك بتأييدها القوي لتعددية الأطراف ودورها البناء في النهوض بحلول عالمية للمشاكل المشتركة، بما يؤدي إلى ضمان الاستقرار والتقدم والسلام على المستوى الدولي لصالح جميع شعوب العالم. واقتناعاً منها بأن التعاون الدولي ضروري لمعالجة القضايا ذات التأثير العالمي، تواصل حكومة المكسيك بناء روابط قوية متعددة الأطراف من خلال عملها في المحافل الدولية، وإدراكاً منها لما يترتب على تعددية الأطراف من آثار إيجابية على المستوى الداخلي، فإنها تسعى إلى كفالة التنفيذ السليم للسياسات الدولية التي تفضي إلى تحقيق فوائد ملموسة.

والمكسيك، إذ تعمل بنشاط على تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، متمسك بالتزامها بالسلام وبالمضي قدماً بهذا البرنامج، الذي يقوم على أساس مبادئ حفظ السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المكسيك كذلك أن نزع السلاح النووي بشكل تام ومنع انتشار هذا النوع من الأسلحة يشكّلان الضمان الوحيد لتجنب استخدامها، ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل كفالة قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، باتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذا النوع من الأسلحة بصورة سريعة ونهائية وكاملة.

وما زال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل قضية معلقة مهمة توجد حاجة ماسة إلى تحقيق المزيد من التقدم بشأنها. وفي هذا الصدد، قامت المكسيك، بصفتها رئيساً مشاركاً للمؤتمر السابع المعني بتسهيل بدء سريان المعاهدة، المعقود في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بإعادة تأكيد موقفها بشأن إزالة الأسلحة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، حيث تعتبر أن هذين الإجراءين ضروريان ويكمل أحدهما الآخر من أجل معالجة الشواغل الدولية بشأن الأمن.

ومرة أخرى، يتعين التأكيد مجدداً على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والتصميم على تعزيز تعددية الأطراف

بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذا المجال، وخاصة في المجالات ذات الأولوية للمكسيك، وهي:

- (أ) إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج الموارد الانشطارية؛
- (ب) بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- (ج) الدور المحوري لصكوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- (د) مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.
-